

الجزائر و المغرب ، فقد بينت الدراسة القياسية أن مؤسسات الوساطة المالية المصرفية لكل من الجزائر و المغرب تعاني من الضعف خصوصا فيما يتعلق بالقطاع المصرفي لديها، بسبب هيمنة القطاع الحكومي في تسييرها ، إضافة إلى افتقار الأسواق المالية للمنتجات و الأدوات المالية ، كما أن معدلات النمو المطردة و المتزايدة لم تكن نتيجة الإصلاحات المصرفية ولكن هي نتيجة لطبيعة اقتصاديات هذه الدول الربعية بسبب ارتفاع أسعار المحروقات و احتياطي الصرف لديها. و ذلك ما أدى إلى ارتفاع سيولتها لكن دون أن تؤدي إلى زيادة فاعليتها في دعم النمو الاقتصادي.

Résumé : Grâce à notre étude de la relation qui peut être entre l'intermédiation financière bancaire et la croissance économique en Algérie et au Maroc, l'étude a montré que les institutions d'intermédiation financière pour l'Algérie et le Maroc sont faibles, en particulier en ce qui concerne le secteur bancaire, en raison de la prédominance du secteur public, en plus de l'absence de marchés financiers, des produits et des instruments financiers et les taux de croissance stables et de plus en plus, il n'a pas été le résultat des réformes bancaires, mais sont le résultat de la nature des économies de ces États rentières en raison des prix élevés du carburant et des réserves de change .qui ont conduit à une forte liquidité sans l'efficacité pour soutenir la croissance économique

اثر الوساطة المالية المصرفية على النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر و المغرب

أ. قويدري قوشيح بوجمعة

جامعة الشلف

أ.د بريش عبد القادر

المدرسة العليا للتجارة

ملخص: من خلال دراستنا للعلاقة التي يمكن أن تكون بين الوساطة المالية المصرفية و النمو الاقتصادي في



مقدمة:

يعتبر الجهاز المصرفي العمود الفقري لأي اقتصاد بفعل الوظائف التي يقوم بها لهذا الاقتصاد أو ذاك، ولهذا أحاطت النظم الاقتصادية المعاصرة و الدول هذا القطاع برعاية خاصة تمثلت في التشريعات والسياسات التي تهدف لحمايته و تقويته ودعمه ، هذه الأهمية يستمدّها الجهاز المصرفي في مشاركته في خلق و توفير السيولة و التحكم في مسار إمداد هذه السيولة لإطراف الاقتصاد المختلفة و توفير القروض اللازمة للمشاريع التنموية و بالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي .
إشكالية البحث: سوف نحاول من خلال هذا البحث الإجابة على السؤال التالي: هل للوساطة المالية المصرفية اثر على النمو الاقتصادي ؟ و هل يمكن إبراز هذه التأثيرات من خلال دراسة مقارنة بين الجزائر و المغرب ؟
و بهدف الإجابة على هذا السؤال نقوم بتقديم الفرضيتين التاليتين:

- للوساطة المالية المصرفية اثر ايجابي مباشر على النمو الاقتصادي من الجانب النظري ،
 - ضعف أداء مؤسسات الوساطة المالية الجزائرية قد لا يسمح بإبراز الأثر على النمو الاقتصادي ،
 - تتقدم المغرب على الجزائر في الإصلاحات البنكية و لذلك فان اثر مؤسسات الوساطة المالية سيكون ايجابيا.
- أهداف البحث :

نسعى من خلال هذا البحث بلوغ الأهداف التالية :

- الوقوف عند أهم مؤشرات الوساطة المالية .
 - اختبار علاقة الارتباط بين مؤشرات الوساطة المالية المصرفية و معدلات النمو الاقتصادي .
- حدود الدراسة : سنقوم بدراسة اثر الوساطة المالية المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر و المغرب خلال الفترة 1990-2015 . و للإمام بكل جوانب الموضوع ارتأينا تقسيم بحثنا إلى ثلاث محاور أساسية ، تسبقهم مقدمة و تليهم خاتمة ، حيث تمثلت هذه المحاور فيما يلي :

أولا : الإطار النظري للوساطة المالية

ثانيا : التأصيل النظري للعلاقة بين الوساطة المصرفية و النمو الاقتصادي،

ثالثا: الدراسة التطبيقية للقدرة التأثيرية للوساطة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر و المغرب خلال الفترة 1990-

2015

أولا : الإطار النظري للوساطة المالية

إن الوساطة المالية هي فكرة قديمة تم تعريفها بطرق مختلفة عبر الزمن، و رغم اختلاف التعاريف إلا أن الفكرة لا تزال نفسها، فحركة النشاط الاقتصادي تتسبب لبعض الوحدات في حدوث فائض مالي، و لوحدات أخرى في حدوث عجز مالي، و من الطبيعي أن تسعى هذه الأخيرة لتغطية العجز من خلال اللجوء إلى وحدات الفائض، و لكن العلاقة المباشرة بين الطرفين تتعرض لعدة مشاكل، ففضلا عن صعوبة التعارف و التوافق في الرغبات من حيث الزمان و المكان، هناك نقص في تقدير و تغطية الأخطار المحتملة و هو ما يضعف كفاءة توظيف و تخصيص الموارد، و لتفادي هذه الصعوبات جاءت الوساطة المالية بصفقتها علاقة تمويل غير مباشرة كحل يسمح بالتخصيص الأمثل للموارد المتاحة.

1. مفهوم الوساطة المالية:

- يقصد بالوساطة المالية عملية جمع الموارد المالية من قبل المؤسسات المالية بغرض إتاحتها للوحدات الاقتصادية كالشركات و المنظمات الحكومية و الأفراد، فالمؤسسات المالية توجد من أجل تسهيل هذه الوساطة، و تقوم بجمع

الأموال بكميات مختلفة و شروط يقبلها المدخرون و المستثمرون ، وفي نفس الوقت تقوم بالتمويل بالكميات التي يقبلها المقترضون أو المستخدمون لهذه الأموال¹.

- كما تعرف بأنها²: المؤسسات المالية التي تقوم بدور الوساطة المالية بين المدخرين أي الأفراد و المنظمات الذين يتوافر لديهم الفائض من الأموال ، و لا تتوافر لديهم فرص استثمارية منتجة ، و بين الأفراد و المنظمات الذين تتوافر لديهم فرص استثمارية منتجة و يفتقرون للتمويل اللازم ، و تعتبر الوساطة المالية بمثابة تمويل غير مباشر من قبل المدخرين لمنظمات الأعمال أو الحكومة أو الأفراد عن طريق الوسطاء الماليين.

غير أن التعريف الأشمل للوساطة المالية هو الذي يقدمها من أمثال³: تلك الهيئات التي تسمح بتحويل علاقة التمويل المباشرة بين المقرضين و المقترضين المحتملين إلى علاقة غير مباشرة ، فهي تخلق قناة جديدة تمر عبرها الأموال من أصحاب الفائض المالي إلى أصحاب العجز المالي ، و تقوم هذه الهيئات بتعبئة الادخارات الخاصة بالأفراد و المؤسسات من جهة و القيام بمنح القروض من جهة أخرى ، و بهذا فهي تصل بين طرفين متناقضين في أوضاعهما الحالية و أهدافهما المستقبلية ، فالذين يقدمون الأموال هم أصحاب فائض التمويل ، و الذين يأخذون الأموال هم أصحاب الحاجة إلى التمويل ، و الوساطة المالية هي الهيئات التي تربط بينهما.

و يتضح من التعاريف السابقة أن الوساطة المالية تجمع بين طرفين:

أ- أصحاب الفائض المالي: أي الوحدات التي لديها مدخرات فائضة من مداخيلها الاستهلاكية ، أو التي يفوق مجموع مداخيلها مجموع النفقات التي تقوم بها سواء كانت وحدات القطاع العائلي أو الحكومي أو قطاع الأعمال أو العالم الخارجي⁴ ، و هم يمثلون الطرف الذي لديه القدرة من التمويل و تحركهم أهداف البحث عن أفضل التوظيفات لفوائضهم. و في أي مجتمع يمثل الفائض المالي لوحدات القطاع العائلي النسبة الكبرى من المدخرات أما القطاعات الأخرى فيختلف ترتيبها حسب النظام السائد في الاقتصاد.

ب- أصحاب العجز المالي: أي الوحدات التي يزيد إنفاقها الإجمالي عن دخلها الإجمالي سواء كانت وحدات القطاع العائلي أو الحكومي أو قطاع الأعمال أو العالم الخارجي ، و هي في حاجة مستمرة إلى أموال لتغطية العجز و تمثل الطرف الذي له حاجة إلى التمويل.

و يكون القطاع الحكومي أكبر وحدات العجز في الدول التي تأخذ بنظام التخطيط ، أما الدول التي تأخذ بنظام السوق الحر فإن وحدات قطاع الأعمال الخاص تحتل المركز الأول في وحدات العجز المالي.

و يقوم بوظيفة الوساطة الوسطاء الماليون أو المؤسسات المالية الوسيطة و هي⁵: كافة المؤسسات المالية و المصرفية التي تتعامل بأدوات الائتمان المختلفة من حيث النوع و الآجال في السوقين المالي و النقدي من خلال قيامها بمهمة الوساطة بين المقرضين و المقترضين بهدف تحقيق الربح ، و تتمثل أهم المؤسسات المالية الوسيطة في⁶:

- مؤسسات الإيداع: و تشمل المصارف التجارية باعتبارها أهم الوسطاء الماليين ، و كافة المؤسسات التي تقبل الودائع و تمنح القروض.

- مؤسسات الادخار التعاقدية: و تشمل شركات التأمين و صناديق المعاشات و التقاعد و ما يماثلها من الصناديق التي يدفع لها الأفراد مبالغ شهرية أو سنوية مقابل مبلغ كلي يدفع عند التقاعد أو الوفاة ، و تستخدم مؤسسات الادخار التعاقدية مواردها في الاستثمار في الأسهم و السندات.

- وسطاء الاستثمار: وتشمل شركات التمويل أو الاستثمار، وصناديق استثمار السوق النقدي وسوق رأس المال، ويستثمرون مواردهم المالية في تقديم القروض للمستهلكين وقطاع الأعمال، أو شراء الأسهم والسندات.
2. أهمية الوساطة المالية .

تحتل الوساطة المالية مكانة كبيرة في النظم الاقتصادية المعاصرة بفضل ما تقوم به من وظائف هامة، والتي لولاها لكان من الصعب أن يقوم الأفراد بما يفرضه، فالوساطة المالية لها أهمية بارزة بالنسبة لجميع المتعاملين وللاقتصاد ككل، أ- بالنسبة لأصحاب الفئات المالي

بالنسبة لهذه الفئة من المتعاملين، سمحت الوساطة المالية بتحقيق مزايا عديدة نذكر أهمها فيما يلي :

- يعني وجود الوساطة المالية لأصحاب الفئات المالي من إنفاق الوقت والجهد في البحث عن المقترضين المحتملين فهم يعرفون مسبقا الجهات التي يودعون فيها أموالهم فالوساطة المالية بحكم طبيعتها نشاطها تتيح إمكانية مستمرة لقبول الأموال في أي وقت.

- مصداقية الوسيط المالي مضمونة، وليس السبب في ذلك يتمثل في حجم السيولة التي يسيرها فحسب، إنما بصفة رئيسية نظرا للقوانين والتنظيمات المعدة خصيصا لحماية المودعين، فأموال المودع هي إذا مأمونة الحفظ، وهو ما لا يتوفر دائما في حالة علاقة التمويل المباشرة.

- يتيح وجود الوساطة المالية لصاحب الفئات المالي إمكانية الحصول على السيولة في أي وقت، فالمؤسسات المالية الوسيطة مجبرة من الاحتفاظ بجزء من الأموال في شكل سائل لمواجهة مثل هذه الاحتمالات.

- يتجنب صاحب الفئات المالي مخاطر عدم التسديد التي تكون كبيرة في حالة الإقراض المباشر، فالمؤسسة المالية الوسيطة لما تتوفر عليه من أموال ضخمة، ولما تتمتع به من مركز مالي قوي، تكون على العموم في وضعية مالية تسمح لها بتنفيذ كل التزاماتها تجاه المودعين الذين تعتبر ودائعهم مبالغ صغيرة مقارنة بما يحتفظ به لدى هذه المؤسسة الوسيطة.
ب- بالنسبة لأصحاب العجز المالي

يستفيد أصحاب العجز المالي من وجود الوساطة المالية في الجوانب التالية⁷:

-تقوم الوساطة المالية بتوفير الأموال اللازمة بشكل كافي وفي الوقت المناسب لأصحاب العجز المالي، وهي تحقق هذه العملية نظرا لما تتوفر عليه من أموال ضخمة تجمعها بطريقة مستمرة. وبما أن هناك تيارات من الودائع، فإن الأموال المطلوبة من طرف أصحاب العجز المالي تكون دائما متوفرة في الوقت المناسب.

-وجود الوساطة المالية يسهل للمقترض عملية البحث عن أصحاب الفوائض المالية، على افتراض أن المصاعب الأخرى غير موجودة. فالوساطة المالية باعتبارها هيئة قرض تكون دائما مستعدة لتقديم مثل هذا الدعم.

- كما أن وجود الوساطة المالية يسمح بتوفير قروض بتكاليف أقل نسبيا. فعلاقة التمويل المباشرة تدفع المقترضين إلى فرض فوائد مرتفعة ترتبط بحجم المخاطر العالية و بمدة تجميد الأموال. ولكن نظرا للتقنيات العالية المستعملة من طرف الوساطة المالية، والاستفادة من طفرة الحجم من جهة أخرى، ورمزية الفوائد المدفوعة من الموارد المستعملة من جهة ثالثة، تجعل الفوائد المفروضة على القروض ليست مرتفعة بالشكل الموجود في علاقة التمويل المباشرة.

ج- بالنسبة للوساطة المالية ذاتها

تؤدي الوساطة المالية عدة خدمات لأصحاب الفائض المالي و أصحاب العجز المالي و لكنها في المقابل تستفيد من الكثير من المكاسب، يمكن ذكر أهمها فيما يلي :
-تستفيد أولا من الفائدة على القروض، و تعتبر هذه الفائدة من المداخل التي تعظم عائداها، بل لعلها الدخل الوحيد الذي تحققه أو الذي تقوم عليه نشاطها.
-استعمال موارد غير مكلفة في الغالب، فالودائع الجارية هي الجزء الغالب في موارد الوساطة المالية، و يجب أن نعلم أن هذا النوع من الودائع لا يكلفها أي شيء، حيث أن معظم الأنظمة النقدية العالمية تمنع منح فوائد من هذا النوع من الودائع.

د- بالنسبة للاقتصاد ككل يستفيد الاقتصاد بدوره من وجود الوساطة المالية في الكثير من الجوانب نذكر منها⁸:
-يسمح وجود الوساطة المالية بتوفير الأموال اللازمة للتمويل بواسطة تعبئة الإدخارات الصغيرة و تحويلها إلى قروض ذات مبالغ كبيرة.
-تقلص اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد بتعبئة السيولة الموجودة. و لكن القدرة من هذه التعبئة ترتبط إلى حد كبير بمدى فعالية الوساطة المالية في أداء دورها كجامعة للأموال.

-تفادي احتمال عرقلة النشاط الاقتصادي لعدم توافق الرغبات بين أصحاب الفائض المالي و أصحاب العجز المالي، فوجود مثل هذا التعارض في الرغبات سواء من حيث الوقت أو المبلغ سوف يؤدي إلى خلق الكثير من الاختلالات في الأداء الاقتصادي، و الوساطة المالية وحدها بإمكانها أن تسمح بتفادي كل هذه المشكلات .
3 . صعوبات قيام الوساطة المالية المصرفية

معظم الأزمات الاقتصادية العالمية ، نتجت عن النظام المالي ، و ذلك بسبب مجموعة من الظواهر و الأسباب أدت إلى صعوبة قيام الوساطة المالية بمهمتها و ابرز هذه الظواهر ، السحب المكثف للودائع ، الضعف المالي للمؤسسات وعدم الاستقرار المصرفي .

أ-السحب المكثف للودائع :

هذه الظاهرة تتسبب من طرف المودعين ، و تكون نتيجة إفلاس مصرف ما أو مجرد إشاعة ، و هذا السحب المكثف للودائع يدفع المصارف إلى بيع أصولها و تحويلها لسيولة قصد مواجهة طلبات المودعين الكبيرة ، مما يؤدي إلى إفلاس المصرف ، و منه انتقال العدوى إلى باقي النظام المالي ككل .
و لقد اقترح المفكرين Philip dybvig و diamond douglas⁹ نمودجا يمثل إطار ملائم لدراسة الوسائل التقليدية لمحاربة هذه الظاهرة مثل :

- تعليق تحويل الودائع إلى سيولة أو تعليق السحوبات .

- تأمين الودائع .

تأسيس هذه المراقبة سمح للمفكرين باستخراج ثلاث استنتاجات مهمة :

- إمكانية تحسين عرض الودائع الجارية في إطار سوق تنافسي ، و ذلك باللجوء إلى أفضل تقسيم للخطر بين الأفراد ذوي احتياجات الاستهلاك.

- عقد الوديعة الجارية الذي يسمح بهذا التحسين ، ينتج توازن غير مرغوب فيه ، و هو السحب المصرفي ، أين يكون جميع المودعين مندفعين نحو سحب ودائعهم .
- هذه الظاهرة لها انعكاسات سلبية على الاقتصاد،
و ترجع هذه الظاهرة إلى عدة عوامل منها :

- وجود أي مؤشر عن وضعية اقتصادية متدهورة للدولة ، قد يؤدي بالمودعين إلى سحب ودائعهم من المصارف خوفا من نقص السيولة و تعرض مدخراتهم للضياع .
- كثرة سحب الودائع لمجرد إشاعة تفيد بان مصرف ما يعاني من نقص في السيولة .

ب- الضعف المالي للمؤسسات

تلعب المصارف دورا كبيرا في هذه الظاهرة، والتي كانت محل دراسة من طرف ثلاث مفكرين David Scharfstein, Anil Kashyap , Takeo Hoshi هذه الدراسة كانت نتيجة تأثيرات المديونية الكبيرة للمؤسسات الأمريكية على النشاط الاقتصادي طيلة سنوات الثمانينات. يعتبر بعض المفكرين أن المديونية تمثل عائقا في وجه استثمارات المؤسسات، الشيء الذي يمثل تهديدا لاستقرارها المالي، بينما يعتبر آخرون أن حجم الدين هو وسيلة لإزالة التبذير وتحفيز المؤسسات إلى البحث عن الكفاءات الاقتصادية. الشيء المهم بالنسبة للمفكرين الثلاث، هو البحث عن الدلائل المتعلقة بهذا المشكل، وبالتالي يختلف رأيهم عن الرأيين السابقين. حيث قام المفكرين بدراسة مؤسسات يابانية وعلاقتها بمصرف أساسي ياباني في مجال التمويل هذه العلاقة تركز على آليات تسمح للمؤسسات أن تمول عبر المصرف الأساسي، الذي لا يعتبر فقط مساهما في المؤسسات، وانما يقوم بتعيين أعضاء له داخل تلك المؤسسات. مثل هذه العلاقة، تعد مكون أساسي للنظام الصناعي في اليابان و المسمى بـ Keirtesu والذي يؤسس على تجميع المؤسسات، وتكون فيها الحلقة المركزية مكونة من مصرف وشركات تأمين.

هذه الدراسة تعلق بـ 6 أفواج صناعية يابانية، الأفواج الثلاث الأولى تعد نتيجة انحلال Zaibatsu بعد الحرب العالمية الثانية، و الثلاث الأخرى تعد اختراع مصارف يابانية بعد الحرب. تحليل هذه الأفواج سمح بمعاينة الاستقرار على مدى 3 عقود. حسب المفكرين، تتميز هذه الأفواج باندماج أفقي و عمودي مدعم بروابط متنوع السوق. فحسبهم أيضا، يعد رأس المال داخل هيكل المجموعة الصناعية اليابانية العلاقة التي تربط مؤسسات

الإنتاج و المؤسسات المالية. فربط رأس المال يسمح بتطوير بعض المحاور، منها:

-مديونية كبيرة لمؤسسات المجموعة من طرف المؤسسات المصرفية المنتهية لنفس المجموعة.

-يعد المصرف الأساسي من بين أهم المؤسسات المصرفية ويلعب دورا فعالا في مسار التمويل.

-هذه المؤسسات المالية لها حصص من رأس مال المؤسسات الزبونة.

-بسبب مساهمتها، للمصارف الحق في تعيين الأعضاء، الشيء الذي يسمح لها بممارسة سلطة على هذه المؤسسات .

ج- عدم الاستقرار المصرفي .

أول من تطرق إلى هذه الظاهرة، كان المفكر، Bruce. D. Smith¹⁰ والاهتمام بها كان محفزا لبعض الدراسات الاقتصادية، التي تعتبر أن المنافسة المصرفية في ميدان جمع الودائع تقود المؤسسات المصرفية إلى اقتناء محافظ ذات خطورة

كبيرة، والتي بدورها تخلق آثار سلبية من استقرار النظام المصرفي . لكن يوجد اقتصاديين آخرين الذين كانت أفكارهم معاكسة لهذا الرأي، لأن بالنسبة لهم لا توجد ولا نظرية أو دراسة تنبأت بوجود تأثير سلبي لزيادة معدلات الفائدة بالنسبة للودائع من محفظة المصرف. مما يعني حسب Smith بأن الأعمال المتعلقة بدراسة تأثير المنافسة (بالنسبة للودائع) على الاستقرار المصرفي تبقى محدودة. وعليه قبل البدء في الدراسة وضع المفكر عدة فرضيات:
-هدف المصارف من المنافسة هو جلب الودائع الخاصة بالأعوان الذين يكونون حلقة غير متجانسة.
-تاريخ سحب الودائع بالنسبة للزبائن يختلف من زبون لآخر.

-المنافسة بين المؤسسات المصرفية ليس هدفها جلب الودائع فقط، بل جلب المودعين الذين لهم بعض الخصائص، وهذه لميزة هي مصدر المشاكل داخل النشاط المصرفي وتوصل Smith إلى خلاصة مهمة مفادها أن الاستقرار المصرفي يستوجب حضور مقرض من الدرجة الأخيرة ، فوجود هذا الأخير داخل النظام المصرفي ، يجعل المؤسسات المصرفية تمنح المودعين تامين شامل ضد السحوبات الكبيرة و بالتالي يحسن وضعية المودعين .
ثانيا : التأصيل النظري للعلاقة بين الوساطة المالية و النمو الاقتصادي،
قبل التطرق إلى العلاقة النظرية بين الوساطة المالية و النمو الاقتصادي سندرس الإطار النظري للنمو الاقتصادي و مختلف القنوات التي من خلالها يمكن للوساطة المالية التأثير عليه .
1 . الإطار النظري للنمو الاقتصادي

أ - تعريف النمو الاقتصادي : توجد عدة تعاريف للنمو الاقتصادي ، و يمكن تعريفه عموما بالزيادة المستمرة في كمية السلع و الخدمات المنتجة من طرف الأفراد في محيط اقتصادي معين¹¹، و يعرف بالزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ، في هذا التعريف نستخلص الخصائص التالية¹² :
- يجب أن يترتب على الزيادة في الدخل الداخلي للبلد الزيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل نمو الدخل مطروح من معدل النمو السكاني.
- أن تكون الزيادة في الدخل حقيقية، أي الزيادة النقدية في دخل الفرد مع عزل اثر معدل التضخم .
- يجب أن تكون الزيادة في الدخل على المستوى الطويل .
ب- قياس النمو الاقتصادي.

يقتضي تحقيق النمو الاقتصادي الزيادة في الناتج الحقيقي و في الدخل الفردي ، و بالتالي فان قياسه يتعلق أساسا بنمو الناتج و الدخل الفردي .
الناتج الوطني :

باعتباره يعبر عن قيمة السلع و الخدمات المنتجة خلال فترة معينة ، فانه يمكن أخذه مقياسا للتعبير عن مستوى و اتجاه التطور الذي تشهده الوحدات الاقتصادية داخل الوطن، فقياسه من سنة إلى أخرى يمكن من التعرف على تغيرات مستوى الإنتاج، و بهذا الصدد فانه يمكن تعريف ثلاث معدلات للنمو تسمح بقياس تلك الذبذبات و هي¹³ :
- معدل النمو السنوي: يمثل التغير الذي يحدث في مستوى الدخل منسوباً إلى قيمة الدخل من سنة إلى أخرى ، يستخدم هذا المعدل في الفترات القصيرة .

- معدل النمو الكلي: يمكن تعريف معدل النمو الكلي للدخل الوطني خلال فترة معينة حيث يمكن أن تأخذ فترة أكثر من سنة واحدة لدراسة التغير الفعلي للدخل الوطني.
- معدل النمو السنوي المتوسط: و يعنى بدراسة تغير مستوى الدخل خلال فترة معينة أخذاً في الاعتبار تلك الذبذبات السنوية.

الدخل الفردي :

تكمن أهمية قياس نمو الدخل الفردي في معرفة العلاقة بين نمو الإنتاج و تطور السكان ، و يعتبر هذا المقياس كقياس عيني للنمو، أي يقيس النمو المحقق على مستوى كل فرد من حيث زيادة ما ينفقه، و هو المؤشر الذي سنعتمد عليه في دراستنا لقياس النمو الاقتصادي .

2. قنوات تأثير الوساطة المالية على النمو الاقتصادي

لطالما اهتم الفكر الاقتصادي الكلي بدراسة محددات النمو الاقتصادي ، و تعتبر الوساطة المالية من المحددات التي أثارت جدلاً واسعاً في الفكر الاقتصادي، إذ تشير العديد من الدراسات إلى أن الوساطة المالية يمكن أن تؤثر بطرق غير مباشرة في النشاط الاقتصادي و بالتالي في مستوى النمو الاقتصادي عبر مجموعة من المجالات تعرف بقنوات التأثير المصرفية و رغم تعددها إلا أن أهمها¹⁴: العرض النقدي، حشد و تعبئة المدخرات ، و تخصيص الموارد.

أ- العرض النقدي

من المعلوم أن العرض النقدي يتم عن طريق قيام المصرف المركزي بعرض القاعدة النقدية تاركا للجهاز المصرفي من خلال وظيفة الوساطة المالية و بالتفاعل مع الجمهور مضاعفة القاعدة النقدية ليصل المجتمع لإجمالي العرض النقد، هذه القدرة الهامة في التأثير على عرض النقود تمنح الوسطاء الماليين و المصارف القدرة على التأثير في القطاع الحقيقي و من ثم النمو الاقتصادي من خلال الدور النقدي للجهاز المصرفي، و هذه الرؤية تشير بوضوح إلى أهمية النقود في الأنشطة الحقيقية من خلال توفير و تسهيل عملية التبادل الداخلي و تتوافق تماما مع الآراء الكثرية.

فالنقود غير حيادية في التأثير على النشاط الاقتصادي ، لأن الزيادة في النمو المتوقع للمعروض النقدي تعمل على تخفيض تكلفة التمويل مما يرفع من المعجل أو معدل رأس المال - الإنتاج، ولهذا فإن العديد من الاقتصاديين يرون أن نمو المعروض النقدي له تأثير حقيقي على النشاط الاقتصادي و ينفون فكرة الحيادية المطلقة للنقود ، و هذه الحيادية يرى فيشر أنها موجودة في الأجل الطويل فقط، و هو يرى أن هناك أهمية كبيرة للمؤسسات المصرفية و الوساطة المالية في التأثير على النشاط الاقتصادي .

ب - تعبئة المدخرات:

ان عملية حشد المدخرات واحدة من أهم الوظائف التي يقوم بها الوسطاء الماليون، فالوساطة المالية ما هي في الواقع إلا عملية الحصول على الأموال من وحدات الفائض و توجيهها نحو وحدات العجز، فالجمع بين المدخرين و المستثمرين، أو الجمع بين المقرضين و المقترضين هي المهمة التي تميز مؤسسات الوساطة المالية عن باقي المؤسسات.

و تساهم وظيفة تعبئة الادخار على تحفيز الاستثمار في رأس المال العادي و البشري و بالتالي زيادة الإنتاج، و تاريخياً ساعد النظام المالي من تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تجميع المدخرات لتمويل المشاريع و الابتكارات الحديثة ، فالثورة الصناعية ما كان لها أن تقوم دون التمويل طويل الأجل للمشاريع التنموية اعتماداً على المدخرات المعبأة عن طريق

مؤسسات الوساطة المالية، و لطالما كانت وظيفة الأساسية للوساطة المالية تعبئة المدخرات من أجل الاستثمار المنتج، و تيسير تدفقات رؤوس الأموال و التحويلات المالية من الخارج، و هو ما يساعد على تحفيز الاستثمار في رأس المال العادي و البشري و بالتالي زيادة الإنتاج .

ج - تخصيص الموارد

إذا كانت تعبئة الادخار تمثل إحدى أهم وظائف الوسطاء الماليين، فتوجيه المدخرات بعد حشدها لأكثر الاستثمارات إنتاجية تعتبر الوظيفة الأهم للوساطة المالية، فعملية توجيه المدخرات إلى وحدات العجز الأكثر كفاءة هي ما يؤثر إيجاباً على النمو الاقتصادي، لأن وحدات العجز تملك فرص استثمارية أكثر من وحدات الفائض.

و في الواقع كل من قطاع الأعمال و القطاع العائلي يملك مدخرات فائضة عن الحاجة تكون ذات إنتاجية حدية متدنية، و الوسطاء الماليون يساهمون في دفع النمو الاقتصادي عن طريق تجميع واستثمار هذه المدخرات متدنية الإنتاجية الحدية و تخصيصها لوحدة عجز من قطاعي الأعمال و العائلي تتسم بارتفاع الإنتاجية الحدية لوحدة رأس المال و من ثم تخفيض مخاطر السيولة و رفع إنتاجية رأس المال .

و في سياق تخصيص الأمثل للموارد يستطيع الوسطاء الماليون أيضاً المواءمة بين المدخرات قصيرة الأجل و التمويل الإنتاجي طويل الأجل الأمر الذي يساعد على حفز النمو في الأجل الطويل.

3 . علاقة الوساطة المالية بالنمو الاقتصادي ، بعض الدراسات

ذكر leving خمس حجج يمكن لها أن تبين انه هناك علاقة موجبة و طردية بين الوساطة المالية و النمو الاقتصادي¹⁵ :

- الوساطة المالية تسهل الحماية ضد الأخطار و تسمح بتقسيمها
- تسمح بتوزيع و توظيف جيد للموارد .
- تسمح بمراقبة و متابعة جيدة للمسيرين و المؤسسات من طرف المساهمين .
- تسمح بتحريك و تطوير الادخار الداخلي
- تسهل تبادل السلع و الخدمات

بين كل من Diamond و Dybvig، 1983 أن كل مستثمر يمكن له أن يتعرض إلى نوعين من الأخطار، الأول يتعلق بالسيولة و الثاني يتعلق بالمستثمر نفسه. فمشكل السيولة ينجم عن الشك في قدرة تحويل الأصل المالي إلى وسيلة تبادل، حيث أن هذه العملية (تحويل الأصل المالي إلى وسيلة تبادل) تكون صعبة جدا خصوصا في حالة وجود مشكل عدم تناظر المعلومات، إضافة إلى وجود تكاليف مرتفعة. لكن وجود المؤسسة المصرفية في المحيط الاقتصادي، يمكن له أن يخفف من حدة هذه المشكلة المطروحة في الأسواق، وبالتالي التقليل من خطر السيولة، الأمر الذي يكون له تأثير إيجابي على النمو. Smith و Bencivengo (1991) بينوا أن كل المشاريع ذات المردودية العالية تتطلب رؤوس أموال لآجال طويلة، لكن هذه العملية تتعارض مع رغبات المودعين، الذين يفضلون أن تبقى ودائعهم قابلة للتحويل إلى السيولة في أي وقت يريدون، خوفا من تعرضهم لمشكل نقص السيولة. ففي غياب المصرف، مشكل السيولة يدفع بالأعوان الاقتصاديين إلى تمويل مشاريع ذات مردودية منخفضة و التي تتطلب رؤوس أموال قصيرة الأجل، الأمر الذي يكون له تأثير سلبي على النمو.

فوجود المصرف القادر على تحويل المصادر المالية قصيرة الأجل (الودائع) إلى توظيفات طويلة الأجل (القروض)، أو تحويل الوسائل المالية ذات سيولة كبيرة إلى استثمارات غير سائلة، يمكن له التقليل من حدة هذه المشكلة (مشكل السيولة)، كما أن أيضا قيام المصرف بتقديم خدمات إلى المودعين، و قدرته على المزج بين الأصول ذات السيولة المرتفعة و الأخرى غير السائلة و ضمان مردود مستقل عن الوضعية الاقتصادية للمقترضين، بإمكانه أن يحسن من راحة المودعين، الأمر الذي يكون له تأثير إيجابي على النمو.

أما فيما يخص الخطر المتعلق بالمستثمر، فإن Gurley و ، Shaw 1960 Goldsmith 1969 Saint Paul 1992 pagano 1993 بينوا ان المستثمر يفضل تمويل المشاريع ذات الخطر الضعيف و بالتالي ذات المردودية المنخفضة، لكن وجود المؤسسة المصرفية، يسمح بتنويع محفظة المستثمر، و يدفعه إلى تمويل المشاريع ذات الخطر المرتفع (طويلة الأجل)، لكن ذات مردود مرتفع، الأمر الذي يساهم في النمو .

diamond (1984) ، Boyd و Prescott (1986) ، Greenwood و Jovanovic (1990) بينوا أن وجود عدم تناظر المعلومات و التكاليف المرتفعة لعملية التحويلات، تجعل من التوظيف الأمثل للمصادر المالية أمرا صعبا، إضافة إلى أن التكاليف المرتفعة الناجمة عن تحصيل المعلومات حول المشاريع بالنسبة للمستثمر، يدفع بالأعوان إلى خلق تجمعات مشتركة التمويل، أو تفويض هذه الأمور إلى مؤسسة ما، وهي في حقيقة الأمر المؤسسة المصرفية، المصدر الأساسي للحصول على هذه المعلومات. كل هذه الأمور تؤدي إلى توظيف أمثل للموارد، مما يساهم في النمو الاقتصادي. Schumpeter 1935 أ كد في كتابه على الدور المهم الذي يلعبه عامل المصرف في التوظيف الأمثل للموارد، الأمر الذي يسمح للمنتج بالإبداع في وسائل الإنتاج.

Townsend 1979 ، gale و hellwing 1985 بينوا أن الأثر الإيجابي للمصرف على النمو، يمر بوضع مراقبة صارمة للمساهمين على المسيرين والمؤسسات. الفكرة الجوهرية وراء هذه الدراسة، هي أن الوساطة المصرفية يمكن لها أن تساهم في النمو عن طريق خفض تكاليف الحصول على المعلومات،

Mc Kinnon 1973 بين أن في حالة عدم وجود المصرف، من الصعب تمويل مشاريع ذات تقنيات إنتاج فعالة. إضافة إلى ذلك، وبما أن الادخار يعد مصدر كل الاستثمارات، وأن تراكم رأس المال هو مصدر النمو، أصبح من الضروري تطوير الوسائل التي من شأنها زيادة جلب الادخار ،

Shaw 1973 أقر أن الوساطة المصرفية هي شرط أساسي للنمو الاقتصادي، لأن عملية جمع الادخار من طرف شخص ما تكون ذات تكاليف باهظة و غير مطابقة، لكن هذه العملية تكون سهلة في حالة وجود وسيط مصرفي. Greenwood و Smith 1995 أوضحوا أن عملية تجميع الادخار تعد الأساسية في تمويل الاقتصاد، من خلال سماحها لتوسيع إمكانية الإنتاج باستعمال طرق ذات تكنولوجيا عالية، الأمر الذي يدفع بالمنتج إلى التخصص، وبالتالي ظهور أنواع كبيرة من السلع. و بالتالي الوساطة المصرفية تسهل عملية التخصص الأمر الذي يساهم في النمو الاقتصادي.

ثالثا: الدراسة التطبيقية للقدرة التأثيرية للوساطة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر و المغرب خلال الفترة 1990-2015

كما سبق فان الهدف من هذه الدراسة تأثير المؤشرات الوساطة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر و المغرب خلال الفترة 1990-2015 و ذلك باستخدام أساليب تقدير النماذج الديناميكية ، من نماذج التكامل المشترك و نماذج تصحيح الخطأ ، مبينا العلاقة في المدين القصير و الطويل بين مؤشرات الوساطة المالية و معدل نمو الدخل الفردي .

1. تقديم متغيرات النموذج

تعتبر هذه المتغيرات عن مؤشرات الوساطة المالية و النمو الاقتصادي المعبر عنه بمعدل نمو الدخل الفردي الحقيقي خلال الفترة 1990-2015 و هي كالتالي

pc: متغير تابع يعبر عن معدل النمو الحقيقي لنصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي .

Rr: متغير مستقل يعبر عن معدلات الفائدة الحقيقية.

M2/PIB : متغير مستقل يعبر عن نسبة المعروض النقدي M2 الذي يمثل النقود وأشباه النقود من إجمالي الناتج الداخلي.

CSP: متغير مستقل يعبر عن نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص من إجمالي الناتج الداخلي.

C: ثابت.

2. تقدير نموذج الدراسة

من الضروري قبل دراسة أي نموذج قياسي، دراسة خصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات المستعملة في التقدير.

أ. دراسة استقرارية المتغيرات .

تم اختبار درجة الاستقرار لكل المتغيرات السابقة الذكر و الجدول (01) يوضح النتائج التي تم الحصول عليها

يمكننا أن السلاسل (CSP.M2/PIB.PC) متكاملة من الدرجة الأولى بالنسبة للجزائر و بالتالي يوجد خطر التكامل المشترك (المتزامن) ، مما يمكن أن يضمن وجود علاقة على المدى الطويل، أما بالنسبة للمغرب فنجد ان معدل النمو الحقيقي لنصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي مستقر عند المستوى بينما باقي المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول أو الثاني و بالتالي غير مستقرة من نفس الدرجة و يمكن القول بعدم وجود علاقة على المدى البعيد.

ب. اختبار التكامل المشترك

ترتكز نظرية التكامل المشترك على تحليل السلاسل الزمنية غير المستقرة ، حي يشير كل من انجل و قرانجر إلى إمكانية توليد مزيج خطي يتصف بالاستقرار من السلاسل الزمنية غير المستقرة ، و إذ أمكن توليد هذا المزيج الخطي المستقر فان السلاسل الزمنية غير المستقرة في هذه الحالة تعتبر متكاملة من نفس الرتبة ، و بالتالي يمكن لنا استخدام مستوى المتغيرات في الانحدار ، ولا يكون هذا الانحدار زائفا ، و توصف بالعلاقة التوازنية في المدى الطويل.

من خلال النتائج المحصل عليها سابقا ، وجدنا أن السلاسل تحتوي على مركبة الاتجاه العام و الحد الثابت ، و لذلك سنستعمل اختبار جوهانسن و منه سنركز على الفرضية التالية: غياب مركبة الاتجاه العام في (VAR) ووجود الثابت و مركبة الاتجاه العام في علاقة التكامل المشترك (CE).

اعتمادا على نتائج الجدول رقم (0) الموجود في الملحق ، نجد بالنسبة للمغرب فإننا لا نستطيع رفض الفرضية القائلة بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك ، أما بالنسبة للجزائر أن القيمة المحسوبة لإحصائية (trace test) (125,3) تزيد عن القيمة الحرجة (50,3) بمستوى معنوية (5%) فإننا نرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك.

ج. تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

من خلال النتائج السابقة تم التأكد أن السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج أنها غير مستقرة في المستوى و مستقرة في الفرق، وكذا التأكد أنها متكاملة تكامل مشترك بالنسبة للجزائر ، يتبين أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل النمو الحقيقي لنصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي و نسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص من إجمالي الناتج الداخلي

و نسبة المعروض النقدي إلى الناتج الداخلي الخام ، و حسب انجل و قرانجر فان المتغيرات التي تحقق التكامل المشترك تعكس علاقة توازنية طويلة الأجل ، و عليه ينبغي أن تحظى بتمثيل نموذج تصحيح الخطأ. من النتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ نلاحظ أن تأثير مؤشرات الوساطة المالية (نسبة المعروض النقدي إلى الناتج الداخلي الخام ، نسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى الناتج الداخلي الخام ، و معدل الفائدة الحقيقي) جاء ضعيفا مما يدل أن مؤسسات الوساطة المالية في الجزائر لا تؤدي إلى تحفيز النمو الحقيقي بصفة جيدة. خاتمة:

من خلال دراستنا للعلاقة التي يمكن أن تكون بين الوساطة المالية المصرفية و النمو الاقتصادي في الجزائر و المغرب ، فقد بينت الدراسة القياسية أن مؤسسات الوساطة المالية لكل من الجزائر و المغرب تعاني من الضعف خصوصا فيما يتعلق بالقطاع المصرفي لديها، بسبب هيمنة القطاع الحكومي في تسييرها ، إضافة إلى افتقار الأسواق المالية للمنتجات و الأدوات المالية ، كما أن معدلات النمو المطردة و المتزايدة لم تكن نتيجة الإصلاحات المصرفية ولكن هي نتيجة لطبيعة اقتصاديات هذه الدول الريعية بسبب ارتفاع أسعار المحروقات و احتياطي الصرف لديها. و ذلك ما أدى إلى ارتفاع سيولتها لكن دون أن تؤدي إلى زيادة فاعليتها في دعم النمو الاقتصادي.

وفي الأخير نوصي بمجموعة من النقاط التي نعتقد أنها مهمة في زيادة فاعلية مؤسسات الوساطة المالية في دعم النمو الاقتصادي و زيادة معدل نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي :

- تعميق الإصلاحات المصرفية بما يمكن من تطوير القطاع المصرفي الجزائري و يسمح بالرفع من مستويات التنمية المالية، و يتماشى مع التطورات التي تشهدها الساحة المصرفية العالمية.
- ضرورة تكيف القروض الموجهة نحو القطاع الخاص مع طبيعة كل قطاع .
- تكييف النظام المصرفي مع الاحتياجات الحالية للقطاع الخاص و تطوير أدوات جديدة للتمويل المصرفي.
- هئية البيئة المصرفية المناسبة لعمل وحدات الجهاز المصرفي و إرساء قواعد الحكم المؤسسي .
- الاعتماد في تمويل القطاع الخاص على شركات لرأس مال المخاطر و منحها امتيازات و تحفييزات جبائية.
- تعزيز جهود تطوير بيئة الاقتصاد الكلي و تحسين المناخ الاستثماري .
- ضرورة تطوير السوق المالي و تكريس ثقافة الاستثمار المالي، أين تصبح حركية موارد التمويل مرتفعة.

المراجع:

⁴ أحمد أبو الفتوح الناقه: نظرية النقود و الأسواق المالية -مدخل حديث للنظرية النقدية و الأسواق المالية-، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية الإسكندرية 2001 ص 9.

⁵ ناظم محمد نوري الشمري: النقود و المصارف (و النظرية النقدية)، دار الزهران للطباعة و النشر، عمان 2006 ص 202.

⁶ أحمد أبو الفتوح الناقه: أثر عدم تماثل المعرفة في الأسواق المالية على تشكيل الملامح الأساسية للهيكلة المالي المعاصر، ورقة بحثية مقدمة في لقاء الأربعاء، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز جدة، 25 مارس 2009 ص ص 10-11.

¹ أحمد فريد مصطفى و سهير محمد السيد حسن: النقود و التوازن الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2000 ص ص 14-15

² محمد الصالح الحناوي و السيدة عبد الفتاح عبد السلام: المؤسسات المالية، البورصة و البنوك التجارية، الدار الجامعية الإسكندرية 1998 ص 203.

³ الطاهر لطرش: تقنيات البنوك -دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية-، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2004 الطبعة الثالثة، ص 7.

ص 200877 سامي خليل، النقود و البنوك، بدون دار نشر، كلية الاقتصاد، القاهرة،⁸

⁹ Diamond Douglas ,philip dybvig , bank runs , deposit Insurance and liquidity , journal of political economy ,vol 91 ,n°3 PP ,412-419

¹⁰ Bruce. D. Smith, (1984), « Private Information, Deposit Interest Rates and the Stability of the Banking System », Journal of Monetary Economics, vol. 14, n° 3, PP. 293- 317.

¹¹ Jean Arrons ,les théories de la croissance ,paris édition du seuil,1999, p9

¹² اشواق بن قدور، تطور النظام المالي و النمو الاقتصادي ، دار الراية ،الأردن ،2012، ص 63

¹³ محمد فرحي ، التحليل الاقتصادي الكلي ، دون دار نشر ص 71

¹⁴ إبراهيم بن صالح العمر: الدور التنموي لخدمات الوساطة المالية في النظام المصرفي في المملكة العربية السعودية (1980-2005) ورقة بحثية مقدمة للقاء السنوي السادس عشر لجمعية الاقتصاد السعودية(الخدمات المالية في المملكة العربية السعودية)،الرياض جويلية 2008 ص ص6-9.

¹⁵ قنوني الحبيب ، الوساطة البنكية و النمو الاقتصادي في الجزائر : دراسة تجريبية، أطروحة دكتوراه ، جامعة تلمسان ، 2014 ص

104